

## ليبيا: يجب على مجلس حقوق الإنسان إنشاء لجنة تحقيق أو آلية مماثلة بشأن ليبيا في جلسته القادمة

4 ديسمبر 2019

انضمت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم إلى سبع منظمات غير حكومية إلى دعوة الدول إلى إنشاء لجنة تحقيق أو آلية مماثلة بشأن ليبيا في الجلسة رقم 43 لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، والمقرر إقامتها خلال فبراير مارس 2020. وينبغي أن تكون لهذه الآلية ولاية لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وتحديد المسؤولين عن ارتكابها، والحفاظ على الأدلة لغرض استخدامها في إجراءات جنائية مستقبلاً، وتقديم تقارير علنية عن حالة حقوق الإنسان في البلاد.

"لا يزال الإفلات من العقاب سائداً في ليبيا، وبدون إصلاح شامل لنظام العدالة الجنائية، فإنه من غير المرجح أن تكون التحقيقات أو الملاحقات القضائية المستقبلية ذات فاعلية." علق سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين. "مع استمرار المفاوضات لوقف إطلاق النار وإيجاد حل سياسي للأزمة في ليبيا، لا يمكن للدول أن تستمر في تجاهل ملف المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يتم ارتكابها في البلاد".

وفي يوليو من هذا العام، أصدرت اللجنة الدولية للحقوقيين تقريرها بعنوان [المساءلة عن الجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي في ليبيا: تقييم لنظام العدالة الجنائية](#) والذي وجد أن الإطار القانوني في ليبيا لا يتطابق مع المعايير الدولية المتعلقة بالحق في الحرية، وفي محاكمة عادلة للأشخاص المحتجزين أو المتهمين، أو حقوق الضحايا في الانتصاف وجبر الضرر.

ولا ينص القانون المحلي على الإطلاق على معاقبة ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يتم ارتكابها على نطاق واسع في ليبيا من قبل جهات حكومية وغير حكومية. كما أن التعاريف المنصوص عليها في القانون المحلي لجرائم مثل التعذيب والاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء والاعتصاب لا تتفق مع المنصوص عليه في القانون الدولي.

"بالرغم من أنه للمحكمة الجنائية الدولية الاختصاص القضائي للنظر في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب المرتكبة في ليبيا منذ عام 2011، فإن المحكمة لا تتعامل مع جميع الجرائم المرتكبة في البلاد، وليس بإمكانها أن تساهم في إصلاحات مؤسسية وتشريعية ضرورية لضمان حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون،" علقت كيت فيجنيسواران، كبيرة المستشارين القانونيين لبرنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين.

في الجلسة 42 لمجلس حقوق الإنسان دعت [كيت غيلومور](#)، نائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان للأمم المتحدة، و كذلك [غسان سلامة](#)، ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى إنشاء هيئة دولية تختص بالتحقيق في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي يتم ارتكابها في ليبيا.

"قامت الدول بتنحية ملف المساءلة في ليبيا جانباً لفترة طويلة جداً، بحجة إعطاء الأولوية لتحقيق السلام، وهي منهجية أثبتت مراراً عجزها عن المساهمة في إيجاد حل سياسي للأزمة، أو وقف انتهاكات حقوق الإنسان ضد آلاف الضحايا. يجب على الدول أن تستجيب لدعوات الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ونائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان". قالت فيجنيسواران.

المنظمات الأخرى الموقعة على هذه الدعوة هي: منظمة العفو الدولية، ومعهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وهيومن رايتس ووتش، ومحامون من أجل العدالة في ليبيا، ائتلاف المنصة، والرابطة الدولية للمرأة من أجل السلام والحرية.

**للتواصل:**

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، هاتف: +31 6 22 979 3817  
ايميل: [said.benarbia@icj.org](mailto:said.benarbia@icj.org)

كيت فيجنيسواران، كبيرة المستشارين القانونيين لبرنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، هاتف:  
+31-62-489-4664 ايميل: [kate.vigneswaran@icj.org](mailto:kate.vigneswaran@icj.org)